أنشطة التداول في البورصات الخليجية في الربع الثالث من العام 2024 **أكتوبر 2024**

احتفاظ الأجانب بمراكزهم كصافي مشترين للأسهم الخليجية...

كان المستثمرون الأجانب، بما في ذلك المؤسسات والأفراد، صافي مشترين في أسواق الأسهم الخليجية خلال الربع الثالث من العام 2024، إذ بلغ صافي قيمة الشراء 3.71 مليار دولار أمريكي مقابل 3.66 مليار دولار أمريكي صافي قيمة الشراء في الربع الثاني من العام 2024. وظل الاتجاه إيجابياً منذ بداية العام في ظل عمليات الشراء المتتالية من قبل المستثمرين الأجانب خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2024. وشهدت أبوظبي أكبر عمليات شراء بقيمة صافية بلغت 1.9 مليار دولار أمريكي. تبعتها السعودية التي شهدت عمليات شراء متتالية من قبل الأجانب بلغت قيمتها 1.3 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. وجاءت بورصة الكويت في المرتبة التالية، حيث شهدت البورصة أيضاً عمليات شراء متتالية من قبل الأجانب على مدار الأشهر الثلاثة من هذا الربع بقيمة وصلت إلى 220.4 مليون دولار أمريكي، تلاها دبي، قطر، والبحرين بصافي صفقات شراء بلغت قيمتها 68.6 مليون دولار أمريكي و68.3 مليون دولار أمريكي و46.3 مليون دولار أمريكي، على التوالي. صافي الشراء المسجل بالبحرين في الربع الثالث من العام 2024 هو الأعلى منذ 21 فترة ربع سنوية. وأظهرت البيانات الخاصة بعمان صافي شراء بقيمة 0.3 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024.

في الوقت نفسه، كشف الاتجاه الشهري لمراكز الشراء في السعودية عن بداية هذا الربع بصافي صفقات البيع من قبل المستثمرين الأجانب خلال شهر يوليو 2024، تبع ذلك تسجيل صافي صفقات شراء خلال الشهرين المتبقيين، الأمر الذي ساهم في تعويض صافي صفقات البيع التي تمت في يوليو 2024. وبالمثل، شهدت قطر صافي بيع من قبل المستثمرين الأجانب في أغسطس 2024، وقابله صافي شراء خلال الشهرين المتبقيين.

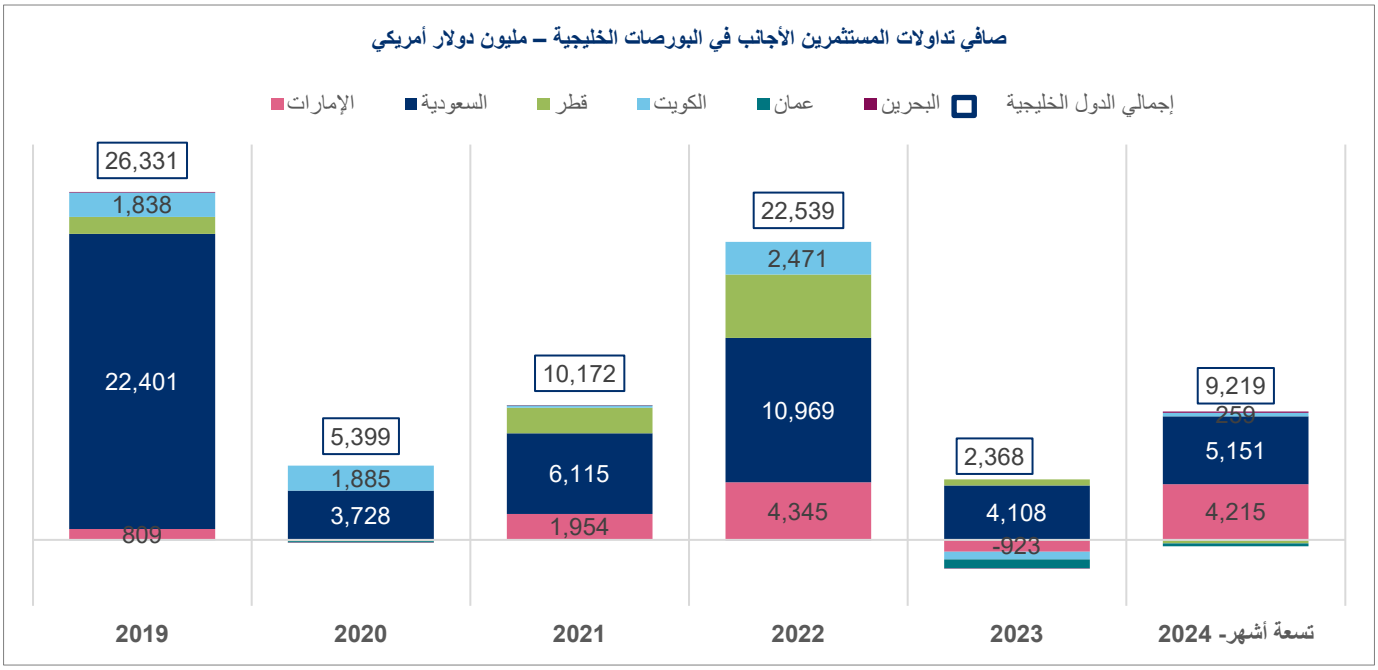

المصدر: أسواق المال الخليجية وبلومبرغ وبحوث كامكو إنفست

وشملت بعض العوامل الرئيسية التي أثرت على تدفق الأموال الأجنبية إلى المنطقة اتجاهات السوق الإقليمية، والاكتتابات العامة الأولية، والقضايا الجيوسياسية، والأوضاع الاقتصادية لكل دولة على حدة، هذا إلى جانب أسعار النفط الخام. وشهد هذا الربع اتجاهاً صعودياً لأسواق المال ورجحت كفة الرابحين حيث تراجع أداء اثنتان فقط من أصل سبع بورصات خلال الربع الثالث من العام 2024. وأدى الخفض المتوقع لسعر الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال هذا الربع إلى دعم أداء أسواق المنطقة. ونتيجة لذلك، اتخذ المستثمرون المحليون موقف صافي بائعين خلال هذا الربع، في حين اقتنص المستثمرون الأجانب فرصة شراء تلك الأسهم، مما أدى إلى صافي صفقات شراء واسعة النطاق من قبل الأجانب.

أما من حيث الأداء على أساس شهري، بلغ صافي قيمة الشراء من قبل المستثمرين الأجانب ذروته في سبتمبر 2024، إذ بلغت القيمة الإجمالية لصافي صفقات الشراء لهذا الشهر 2.6 مليار دولار أمريكي. في حين شهد شهر يوليو انخفاضاً، إذ بلغ صافي قيمة الشراء 307.1 مليون دولار أمريكي، بينما سجل شهر أغسطس صافي شراء بقيمة 718.9 مليون دولار أمريكي.

وأظهر الاتجاه التاريخي لتداولات الأجانب في الأسهم المدرجة في البورصات الخليجية انخفاضاً في ربعين فقط خلال الخمسة أعوام الماضية. حيث اشترى الأجانب أعلى قيمة من الأسهم خلال الربع الأول من العام 2022 وبلغت قيمة صافي الشراء 11.0 مليار دولار أمريكي، مما يعكس زيادة حادة في الشراء بصفة رئيسية في كلا من السعودية وقطر.

وعلى صعيد تداولات المستثمرين الخليجيين (باستثناء أبوظبي والبحرين نظراً لعدم توافر بياناتهما) في البورصات الخليجية، فقد شهدت صافي بيع خلال الربع الثالث من العام 2024. وبلغ صافي قيمة صفقات البيع التي نفذها المستثمرين الخليجيين في الربع الثالث من العام 195.1 مليون دولار أمريكي مقارنة بصافي صفقات شراء بقيمة 649.5 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024. وشهدت السعودية أعلى قيمة لصافي صفقات الشراء من قبل المستثمرين الخليجيين خلال الربع الثالث من العام 2024 والتي وصلت قيمتها إلى 21.4 مليون دولار أمريكي، تبعتها عمان في المرتبة التالية، حيث شهدت البورصة عمليات شراء متتالية خلال الربع الثالث من العام 2024 بقيمة 6.2 مليون دولار أمريكي. من جهة أخرى، سجلت بورصات الكويت ودبي وقطر صافي بيع من قبل المستثمرين الخليجيين في الربع الثالث من العام 2024، مما حد جزئيا من القيمة الاجمالية لصفقات شراء المستثمرين الخليجيين. أما من حيث الاتجاه الشهري لأنشطة تداول المستثمرين الخليجين في البورصات الخليجية خلال الربع الثالث من العام 2024، فقد بلغت أنشطة التداول ذروتها في شهر يوليو 2024 وسجلت أدنى مستوياتها في أغسطس 2024.

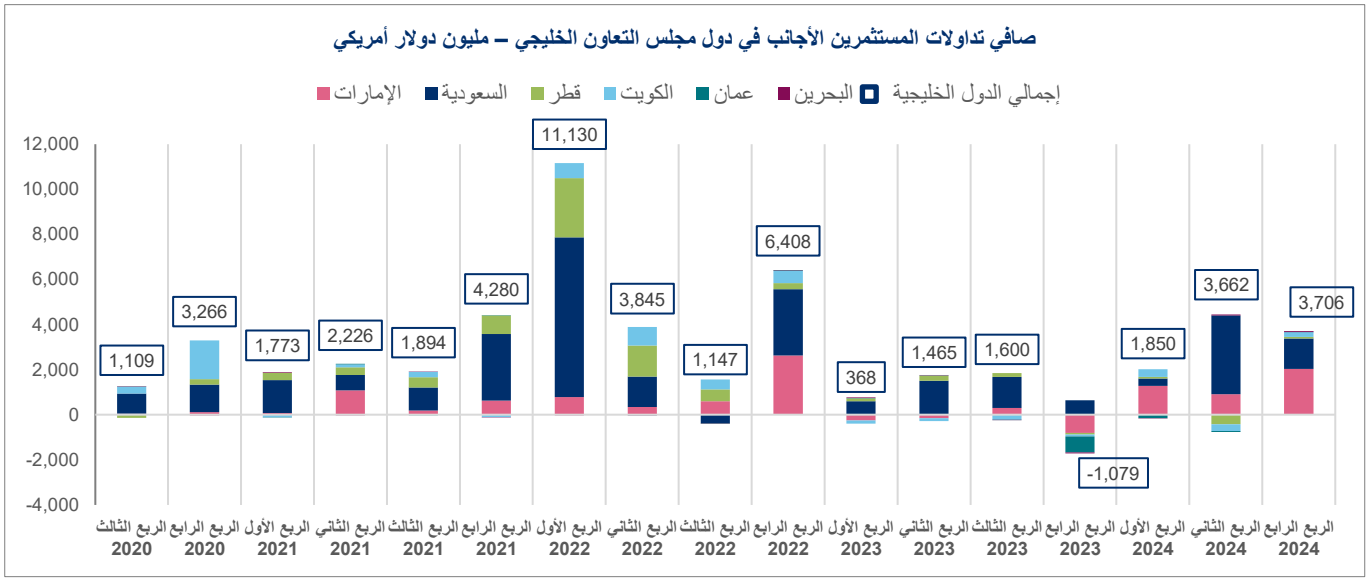

المصدر: أسواق المال الخليجية وبلومبرغ وبحوث كامكو إنفست

وعلى صعيد أنشطة التداول، ارتفع إجمالي كمية الأسهم المتداولة في البورصات الخليجية خلال الربع الثالث من العام 2024 بنسبة 19.8 في المائة على أساس ربع سنوي ليصل إلى 83.01 مليار سهم مقابل 69.3 مليار سهم تم تداولها في الربع الثاني من العام 2024. وشهدت جميع البورصات الخليجية ارتفاع كمية الأسهم المتداولة على أساس ربع سنوي في الربع الأول من العام باستثناء قطر وعمان. وجاءت الكويت في الصدارة بزيادة كمية الأسهم المتداولة بنسبة 32.7 في المائة لتصل إلى 16.8 مليار سهم في الربع الثالث من العام 2024 مقابل 12.7 مليار سهم في الربع الثاني من العام 2024، تليها السعودية بنمو بلغت نسبته 28.1 في المائة، بتداول 22.3 مليار سهم في الربع الثالث من العام 2024 مقابل 17.4 مليار سهم في الربع الثالث من العام 2024. في المقابل، انخفضت كمية الأسهم المتداولة في بورصتي قطر وعمان في الربع الثالث من العام 2024 بنسبة 1.6 في المائة و8.9 في المائة، على التوالي.

وبالمثل، ارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في الربع الثالث من العام 2024 أيضاً على نطاق واسع إلى حد كبير. حيث تراجعت قيمة التداولات في قطر، بينما شهدت بقية الأسواق ارتفاعات خلال الربع الثالث من العام 2024. وبلغ إجمالي قيمة الأسهم المتداولة 165.9 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024 مقابل 158.0 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024. وسجلت أبوظبي أعلى معدل نمو في أنشطة التداول، إذ ارتفعت قيمة تداولاتها من 16.0 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024 إلى 21.4 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024 مما أدى إلى زيادة حصتها إلى نحو 12.9 في المائة مقابل 10.1 في المائة في الربع الثاني من العام 2024. في المقابل، انخفضت أنشطة التداول في بورصة قطر على أساس ربع سنوي من 7.7 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024 إلى 6.5 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024.

أعلى 10 أسهم خليجية من حيث القيمة المتداولة

تم تصنيف تسعة أسهم سعودية ضمن أعلى 10 أسهم خليجية من حيث قيمة التداولات في الربع الثالث من العام 2024. وبلغ إجمالي قيمة تداولات أعلى عشرة أسهم خليجية 39.4 مليار دولار أمريكي، مما يمثل نسبة 23.7 في المائة من إجمالي قيمة تداولات الأسهم الخليجية خلال الربع الثالث من العام 2024. وجاءت شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو) في صدارة القائمة بوصول قيمة التداولات على سهم الشركة إلى 7.2 مليار دولار أمريكي، وتبعه مصرف الراجحي بتداولات بلغت قيمتها 6.0 مليار دولار أمريكي، وكان سهم الشركة العالمية القابضة هو السهم الوحيد غير السعودي ضمن القائمة، بتداولات ربع سنوية بلغت قيمتها 4.9 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثالث من العام 2024.

البورصات الخليجية - مساهمة القطاعات الرئيسية

استحوذ القطاع المصرفي على الحصة الأكبر من القيمة الإجمالية للتداولات، إذ ارتفعت قيمة تداولات القطاع بنسبة 18.8 في المائة لتصل إلى 30.9 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024 مقابل 26.0 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2023. وضمن قطاع البنوك، تصدر سهم مصرف الراجحي الأسهم قائمة أكثر الأسهم تداولاً من حيث القيمة، بتداولات بلغت قيمتها 6.0 مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع، تبعه البنك الأهلي السعودي ومصرف الإنماء بتداولات بلغت قيمتها 3.2 مليار دولار امريكي و3.0 مليار دولار امريكي، على التوالي. كما ساهمت قطاعات مثل إنتاج الأغذية والعقارات والطاقة في تعزيز القيمة الإجمالية خلال هذا الربع. وتجدر الإشارة إلى أنه من بين القطاعات العشرة، شهدت ثماني قطاعات ارتفاعاً في قيمة التداولات على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2024، بينما تراجعت قيمة تداولات قطاعين فقط. ومن بين القطاعات المتراجعة، تراجعت قيمة تداولات كلا من قطاع المواد الاساسية والقطاعات الأخرى بنسبة 5.8 في المائة و10.3 في المائة، على التوالي.

وبالمثل، فانه على صعيد أنشطة التداول خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2024، ارتفع إجمالي قيمة الأسهم المتداولة على نطاق واسع. إذ ارتفعت القيمة الاجمالية المتداولة لكافة القطاعات خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2024. وبلغت القيمة الإجمالية

514.3 مليار دولار أمريكي خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2024 مقابل 382.6 مليار دولار أمريكي في خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2023، أي بنمو بلغت نسبته 34.4 في المائة. أما القطاعات الأخرى، فقد سجلت أكبر زيادة في أنشطة التداول، إذ ارتفعت قيمة التداولات من 91.1 مليار دولار أمريكي خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2023 إلى 122.1 مليار دولار أمريكي في خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2024. وارتفعت أنشطة التداول لقطاعات إنتاج الأغذية والبنوك وخدمات المستهلك بنسبة 69.8 في المائة و23.9 في المائة و59.8 في المائة، على التوالي.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com